اكتشاف جثث أطفال ونساء في عنجر والقضاء يتحرك لرفع الدعاوى
الحكومة اللبنانية تضع المقابر الجماعية على جداولها ومطالبات بمحاسبة لحود

بيروت – «السياسة:» كشفت مصادر وزارية لـ«السياسة» ان مجلس الوزراء سيثير خلال جلسته المقبلة قضية المقابر الجماعية التي وجدت في بلدة مجدل عنجر في البقاع وسيعمل على مناقشة هذه القضية مفصلا وايلائها الاهتمام اللازم لكشف كافة تفاصيلها, سيما البحث عن هويات الذين قتلوا ودفنوا فيها ومن هي الجهات التي قامت بهذه الجريمة. واشارت المصادر الى ان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة يولي هذه القضية اهتماما خاصا, وهو على تشاور مستمر مع وزير الداخلية حسن السبع والمعنيين بالموضوع توصلا لمعرفة كافة التفاصيل المتعلقة بهذه الجرائم . وفي هذا السياق وجه وزير العدل شارل رزق امس الى النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا كتابا طلب اليه فيه تحريك الدعوة العامة بخصوص المقابر الجماعية التي اكتشفت في مناطق مختلفة من لبنان يحوي بعضها رفات اطفال ورضع ونساء, من اجل اتخاذ كل ما يلزم من اجراءات او تحقيقات للكشف عن حقيقة هذه الجرائم وتحريك الدعوى العامة بخصوصها. وفي هذا الاطار اعتبر النائب جبران تويني ان المقبرة الجماعية في عنجر لا علاقة لها بالحرب اللبنانية, بل تتعلق بمركز امني سوري في منطقة امنية حساسة, مشيرا الى انه يجب اقامة لجنة تحقيق دولية لان الامر يتعلق بجرائم ضد الانسانية. وكان تويني زار رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وعرض عليه مشروعا كان تكلم عنه خلال المعركة الانتخابية وهدفه انشاء نوع من حكومة ظل او حكومة استشارية, او مجلس استشاري الى جانب الحكومة, موضحا انها ستكون مؤلفة من الكفاءات الطلابية الموجودة في الجامعات وتستطيع ان تخرج باقتراحات تعرض على الحكومة . واقترح تويني على الحكومة ان تستمع من خلال لجنة التحقيق الى من كان قائدا للجيش في ذلك الوقت اي الرئيس اميل لحود ونفهم منه كيف وصل هؤلاء العسكر الى هذا المكان وكيف دفنوا.

من جهته راى النائب روبير غانم ان حماية مقام الرئاسة الاولى لا تاتي من خلال ابقاء الرئيس في مركزه, وان الاهلية اهم من ارساء سابقة اسقاط الرئيس. واعتبر انه من المفروض على القضاء التحرك في موضوع المقابر الجماعية مطالبا بمحكمة مختلطة مكونة من قضاة لبنانيين واجانب وباشراف دولي وتكون مهمتها محصورة بموضوع اغتيال الرئيس الحريري لتبديد الهواجس عند بعض الاطراف.

وفي المواقف قالت النائبة بهية الحريري: اننا نعيش حاليا في اللحظة نفسها التي عشناها في العام 1989, ولكن لدينا اصرارا على عدم العودة الى الوراء.

وشددت الحريري على وحدة لبنان واستقراره والتمسك بوثيقة الوفاق الوطني اليوم اكثر من اي وقت مضى. واعتبرت ان معرفة الحقيقة هي هم وطني لاستعادة مناعتنا الامنية. من جهتها دعت منظمة العفو الدولية امس السلطات اللبنانية الى اتخاذ »الاجراءات الفورية اللازمة للتأكد من الحفاظ على كل الدلائل في مكان المقابر الجماعية ولتحديد هوية اصحاب الرفات لاحالة المسؤولين عن هذه الجرائم الى القضاء«

وانتقدت منظمة العفو الدولية الاساليب المستخدمة لنبش المقابر الجماعية وطالبت بان »تتم التحقيقات لاحقا بما يتوافق مع المعايير الدولية خصوصا معايير الامم المتحدة.« وكانت اعمال نبش المقابر الجماعية تمت بواسطة الجرافات وسط الجموع من السكان والصحافيين ما قد يؤدي الى اضاعة الدلائل الضرورية لجمع المعلومات عن اصحاب الجثث او عن قتلتهم. وقالت منظمة العفو الدولية في بيان »خلال الحرب حصلت خروقات واسعة جدا لحقوق الانسان شملت عمليات خطف واختفاء مدنيين لبنانيين وفلسطينيين واجانب من قبل مختلف الميليشيات ومن قبل القوات المسلحة السورية والاسرائيلية